

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

الجبلية من مقومات تنمية متنوعة كفيلا بتحسين معيشة السكان المحليين وخلق تنوع في الأنشطة الاقتصادية لتنوع مصادر الدخل لدى ساكنة الجبال حيث يسيطر النشاط الفلاحي على أعمال سكان المناطق الجبلية .

ومع بداية الألفية الثانية أعلنت الأمم المتحدة سنة 2002 سنة دولية للجبال بهدف التنويه بأهمية الجبال وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان وحماية النظم البيئية في الجبال، وبحكم التعاون الدولي بين الجزائر وباقي الأطراف الدولية في شتى المجالات ومن بينها التعاون في مجال تنمية الأقاليم الجبلية، سعت الدولة الجزائرية الى وضع العديد من المشاريع والسياسات التنموية للنهوض بالاقتصاد الريفي كون اغلب البلديات هي بلديات ريفية خاصة الجبلية منها، وهذا ما يقودنا الى طرح التساؤل التالي: ما هي الجهود التنموية التي قامت بها الدولة الجزائرية لخلق تنمية ريفية و جبلية مستدامة؟ وما هي مختلف الآليات التي تم استحداثها بغرض ترقية وتمتين هذه الفضاءات التي تعاني التهميش والعزلة؟ وهل تستجيب هذه الآليات لخصوصية المناطق الجبلية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نقترح بعض الفرضيات، كلما اهتمت الحكومة الجزائرية باستحداث البرامج والمخططات الموجهة لساكنة الريف كلما ساهم ذلك في الحد من مظاهر الفقر والتهميش والبطالة في الأقاليم الريفية، كلما زادت مشاركة وانخراط السكان الريفيين في المشاريع التنموية كلما أدى الى تحقيق تلك المشاريع لأهدافها المتوخاة .

للإجابة على هذه التساؤلات ارتئينا تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور .

المحور الأول: الإجراء القانوني والتشريعي لتجسيد التنمية الريفية والجبلية المستدامة.

تحليل السياسة العامة للتنمية

الريفية والجبلية في الجزائر: بين

الامكانيات المتاحة والتحديات

المطروحة

Analysis of the policy of rural and mountain development in Algeria: between available possibilities and challenges

الأستاذ : زواغي عبد الرزاق

جامعة محمد الصديق بن يحي

– جيجل – هيئة الانتماء

مقدمة

يعاني الريف الجزائري من العديد من المشاكل التي ترهن مقوماته التنموية المتنوعة (البشرية، الطبيعية، الاقتصادية، المناخية، السياحية، الخ)، وتزيد من حدة عزله وإقصائه و تخلفه، لذلك عملت الدولة الجزائرية على النهوض بهذه المناطق وإعطاء أهمية كبيرة للأقاليم الريفية وعلى وجه الخصوص المناطق الجبلية، قصد التقليل من حدة الهجرة الريفية المتفاقمة وكذا التقليل من حدة الفوارق الجهوية بين الريف والمدينة وهذا بخلق تنمية جبلية مستدامة تراعي كافة الإبعاد التنموية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، وهذا بالاعتماد على تشخيص كافة المشاكل التنموية التي تعيق تقدم هذه الأقاليم من جهة والاستفادة مما تتيحه المناطق

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

تعد الجبال اعلي مظهر تضاريسي على الأرض وهي مميزة بقاعدتها الضيقة وقممها الواسعة ، لكن الاختلاف هو في المؤشرات الأساسية التي تحدد الجبال فالبعض يدرج ارتفاع 300 متر مثل و م ا ، والبعض الأخر يحدد الارتفاع ب600 متر مثل بريطانيا والبعض الأخر يضيف الى الارتفاع مؤشر الانحدار وهذا ما أقرته الأمم المتحدة في تعريفها للجبال من خلال برنامجها لحماية المناطق الجبلية اذ عرفتها بأنها : "مناطق مرتفعة وشديدة الانحدار"⁽²⁾.

لكن كيف عرف القانون الجزائري الجبل ؟.

ينص القانون الجزائري على أن الجبال هي :كل الفضاءات المشكلة من سلاسل أو من كتل جبلية تتميز بمميزات جغرافية كالتضاريس والارتفاع والانحدار وكل الفضاءات المجاورة لها والتي لها علاقة بالاقتصاد وبمعامل تهيئة الإقليم والأنظمة البيئية للفضاء الجبلي المقصود والتي تعد بدورها مناطق جبلية⁽³⁾.

والملاحظ للنصوص القانونية في الجزائر يجد انه وباستثناء قانون التهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، قلما يجري تصور التنمية الريفية و على غرارها التنمية الجبلية في التشريعات باعتبارها فضاءات ذات حاجات متميزة، فالنصوص المتعلقة بتهيئة الإقليم والنصوص المتعلقة بترقية الاستثمار

المحور الثاني:التكيف الوظيفي المؤسساتي لتجسيد التنمية الريفية و الجبلية المستدامة.

المحور الثالث:تحديات التنمية الريفية و الجبلية في الجزائر وسبل التغلب عليها .

المحور الأول :الإجراء القانوني لتجسيد التنمية المستدامة.

قبل التطرق الى الإطار القانوني لتنفيذ التنمية الجبلية المستدامة في الجزائر تجدر الإشارة الى انه لا بد من التنويه الى الاهتمامات الدولية بهذا الموضوع وبداية هذه الاهتمامات كانت

مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 64/53الذي أعلنت فيه سنة 2002 سنة دولية للجبال. يهدف نشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة للجبال دوليا ووطنيا ،وفي عام 2003 أعدت منظمة الأغذية والزراعة تقريرا عن الانجازات التي تم تحقيقها في هذه السنة.

وأقيمت السنة الدولية للجبال لسنة2002 استنادا الى الفصل 13 من جدول أعمال القرن الواحد والعشرون الذي يركز على المسائل المتعلقة بالجبال⁽¹⁾، ودعمت أنشطة السنة انشاء78لجنة وطنية للعمل على المستوى القطري كما توجت بإعلان الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود بجوهانسبورغ في جنوب إفريقيا سنة2002.

وقبل الحديث عن التنمية الجبلية المستدامة تجدر الإشارة الى انه من الضروري التطرق الى مفهوم الجبال والمناطق الجبلية وبعض المفكرين والمنظرين الذين اهتموا بهذا المجال الإقليمي ،فما هو مفهوم الجبل والمناطق الجبلية ؟

²سفيان بن صافية،"إشكالية التهيئة والتنمية في الأوساط الجبلية في الجزائر-ولاية برج بوعريريج أنموذجا"على الموقع-<http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/handle/123456789/742>

شاهد يوم 12-

2017-05.

³سفيان بن صافية، المرجع السابق، على نفس الموقع.

¹الأمم المتحدة،الجمعية العامة .الدورة السادسة والستون،التنمية المستدامة للجبال .11.اوت.2011م .ص02 .

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

للجبل"، والمادة 13 تنص على انه "ينشأ صندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية يسمى "صندوق الجبل".

وهناك تعليمة وزارية متعلقة بالسكن الريفي هي التعليمة الوزارية المشتركة (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وزارة السكن والعمران وزارة المالية وزارة الداخلية والجماعات المحلية) رقم 06 المؤرخة في 31 جويلية 2002 المتضمنة كيفية إجراء عمليات السكن الريفي. وبالإضافة الى هذه التشريعات هناك تشريعات أخرى متعلقة بالنشاطات الاقتصادية⁽³⁾ كتشريع حماية المستهلك (قانون 2004) المتعلق بالأنشطة التجارية وقانون 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، والتشريعات المتعلقة بالتجارة حيث تشجع الأجهزة القانونية تنوع الأنشطة ضمان مستوى مقبول من الدخل لسكان الريف ومن المنشورات الوزارية التي صدرت لخلق ديناميكية في الريف نذكر مايلي :

- المنشور الوزاري المشترك رقم 20 المؤرخ في 8 فيفري 2003 المتعلق بترقية الأنشطة الحرفية في إطار جهاز التنمية الريفية.

- المنشور الوزاري المشترك رقم 94 المؤرخ في 8 أفريل 2003 المتعلق بترقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إطار جهاز التنمية الريفية. غير انه فيما يتعلق بالأنشطة السياحية الريفية نجد انه لا القانون 03/01 المؤرخ في 17 فيفراير 2003 المتعلق بتنمية السياحة المستدامة ولا القانون 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي ، يشير الى السياحة الريفية الذي يشكل احد التوجهات على المستوى الدولي ، خاصة إذا علمنا

³ أحلام خان، وصورية زاوي، "السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية". جامعة بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010م، ص 239.

تهتم بهذه الأقاليم تحت مفهوم "مناطق خاصة" و"مناطق يتعين ترقيتها"⁽¹⁾.

فالمادة 51 من القانون رقم 87 / 03 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية أشارت الى "مناطق يتعين ترقيتها" تنطبق عليها الإجراءات التحفيزية لدعم الاستثمار.

أما القانون رقم 03/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم فيأخذ عموما بفكرة المناطق التي يتعين ترقيتها.

وهكذا فان مناطق الهضاب العليا والمناطق الجبلية والمناطق الساحلية تستفيد من معاملة خاصة ومن بين التشريعات التي تتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة ، قانون رقم 03/04 المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004 اد يصنف هذا القانون في المادة 03 المناطق الجبلية الى أربعة أنواع⁽²⁾ :

1 مناطق جبلية عالية / 02 مناطق جبلية متوسطة العلو / 03. مناطق سفوح الجبال / 04. مناطق مجاورة.

وتنص المادة (8) من هذا القانون على: تحمي الأراضي الجبلية المصنفة فلاحية من أي استغلال غير فلاحى وتؤخذ بعين الاعتبار في إعداد المخططات الجهوية والولائية لتهيئة الإقليم .

وتنص المادة 12 على انه "ينشأ مجلس وطني لحماية المناطق الجبلية وترقيتها يسمى" المجلس الوطني

¹République Algérienne Démocratique et Populaire. Ministre délégué charge développement rural, le renouveau rural, imprimerie officiel, pp178-179 Aout 2006

²R.A.D.P. Lois n°04/03, le 23 juin 2004 relative alla protection des zones de montagnes dans le cadre de développement durable. JOURNALE OFFICIEL N°41, le 25 Juin (2004).

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

وتوضيح حجم الفوائد من وراء هذا النشاط. ضرورة دعم الحرف اليدوية والتذكارية لما لها من دور في تنشيط الموارد المالية لسكان هذه المناطق وللدولة، الاهتمام بالتعليم السياحي في المناطق الريفية و الجبلية من خلال إنشاء مراكز تكوين ومعاهد .

وتعتبر الصناعات التقليدية في المناطق الريفية والجبلية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي توفر مداخيل إضافية لسكان هذه المناطق الجبلية لذلك نجد ان المشرع الجزائري قد خص هذا القطاع بتشريع تمثل في قانون ومنشور وزاري، إذ نجد أن القانون 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 قد حدد القواعد التي تحكم الصناعات التقليدية والحرف.

كما أن المنشور الوزاري المشترك 20 المؤرخ في 8 فيفري 2003 المتعلق بترقية الأنشطة الحرفية في إطار جهاز التنمية الريفية قد حدد شروط تطبيق أحكام المساعدة والدعم المخصص للأنشطة الحرفية في عالم الريف⁽²⁾.

بعد تطرقنا للآليات القانونية التي وضعتها الدولة الجزائرية لتنفيذ سياسة التنمية الريفية والجبلية يتبادر الى أذهاننا التساؤل التالي: ما هي المؤسسات التي كرستها الدولة الجزائرية لوضع هذه القوانين موضع التنفيذ؟.

من المعروف أن أهم نشاط اقتصادي في الأقاليم الريفية والجبلية هو الفلاحة، لذا نجد أن الدولة

الأهمية الكبرى التي تتمتع بها السياحة الجبلية حيث توفر لنا العديد من الفوائد والمزايا منها:⁽⁶⁾

- خلق فرص العمل من إنشاء المرافق السياحية وإعداد المرشدين السياحيين وتنوع الاقتصاد الريفي في المناطق الريفية والجبلية.

- تدعيم التواصل الثقافي والتفاهم بين الشعوب.

- خلق المرافق الترفيهية وحماية التراث الطبيعي .

- حماية الموارد البيئية من خلال حفظ الاستقرار والتوازن البيئي ووقايتها من الانقراض.

وللمحافظة على هذه المقومات السياحية في المناطق الجبلية لا بد من امتلاك العديد من الوسائل والآليات التي تدعم وتعزز السياحة البيئية الجبلية، ففيما تتمثل هذه الوسائل؟.

من بين وسائل دعم السياحة البيئية الجبلية نجد منها⁽¹⁾: إزالة المعوقات التي تعترض المقومات السياحية لهذه المناطق وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي وتناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها مع المرافق الأخرى وطنيا ودوليا، وتوفير الخبرات السياحية المتخصصة من يد عاملة مؤهلة ومدربة، إحصاء الموارد السياحية الجبلية المتوفرة في قاعدة بيانات معلوماتية وترويجها داخليا وخارجيا، الاهتمام بتطوير البنية التحتية للسياحة الجبلية من ماء وكهرباء وطرق وصرف صحي في مناطق الجذب السياحي، وضع دليل سياحي شامل وخرائط شاملة مناخية وطبيعية وبيولوجية وحيوانية ونباتية، وأماكن الآثار والمتاحف يسترشد على هديها السائح الوطني والأجنبي، تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحة الجبلية وتقديم التسهيلات له، التركيز على توعية المواطنين بأهمية الساحة البيئية والجبلية

¹ خان أحلام، وزاوية صورية، المرجع نفسه، ص 240.

² R.A.D.P, Ministre délégué charge développement rural,* le renouveau rurale*.Op. cit. PP.188-190.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبليّة في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

6- تأسيس تنمية ريفية مستديمة على العمل الجوّاري واللامركزيّة من خلال "مجموعات مرافقة التنمية الريفية".

7- تشجيع الإبداع المؤسّساتي والتنظيمي كعامل لترقية سكان الأرياف والجبّال الى مستوى فاعلين ومسؤولين عن تنمية محيطهم الإقليمي .

ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد عدة مخططات اقتصادية وتنموية واهم هذه المخططات التنموية نجد: مخطط استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المشاريع الجوّارية للتنمية الريفية وسياسة التجديد الريفي. وهذا ما سوف نتناوله في المحور الثاني .

المحور الثاني: التكيف الوظيفي المؤسّساتي لتحسين التنمية الريفية والجبليّة المستدامة.

قبل الحديث عن هذه المخططات نجد انه من المستحسن التطرق الى السياسات الفلاحية والريفية منذ سنة 1962م لان السياسات الحالية ما هي إلا نتيجة تطور السياسات السابقة للتنمية الفلاحية والريفية وهذا يقودنا الى طرح التساؤل التالي: ما هي أهم المراحل للسياسات الفلاحية والريفية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال؟.

إن المتتبع لهد السياسات نجد أنها مرت بالعديد من المراحل والمتمثلة في الآتي:³

1- من سنة 1962م الى سنة 1970م: هي مرحلة دعم وألوية معطاة للجانب الاجتماعي وتجهيز مهم للمجالات العمومية (مجالات التسيير الذاتي والتعاونيات).

الجزائرية وضعت إستراتيجية للتنمية الريفية والجبليّة تشتمل على أربعة محاور كبرى هي¹:

-المحور الأول: إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية والجبليّة .

-المحور الثاني: دعم وترقية تعددية الأنشطة وإنشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة .

-المحور الثالث: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية الدائمة.

-المحور الرابع: تأزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال .

وبناء على تشخيص الأوضاع الريفية والجبليّة تم تحديد أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية والجبليّة والتي تتمحور أهدافها ومضامينها حول النقاط التالية:²

1-تحسين الشغل ومدا خيل سكان الريف من خلال خلق فرص عمل لدى ساكنة الريف .

2-تطوير وتنوع النشاطات الاقتصادية (الزراعة الغابية، الحرفية، السياحية، والخدمات....).

3-مكافحة الفوارق الإقليمية من منظور تهيئة وتدعيم التماسك الاجتماعي .

4-تنمية نشاط وجاذبية وتنافسية المناطق الريفية لتواجه انفتاح الاقتصاد الوطني .

5- حماية البيئة وتقويم التراث الريفي .

¹République Algérienne démocratique et populaire ,ministre délégué du développement rural "stratégie nationale de développement rural durable."Projet, juillet2004, pp49_54.

²Op.cit, pp, 2-3.

³CENEAP,problématique du développement rural .le revue du CENEAP ,n°28,2003,p52.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

التابعة للدولة في مساحات استصلاحية موجودة خاصة في المناطق السهبية والجبلية والصحراوية ، وجاء هذا المرسوم تحت عنوان "استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"¹.

وفيه هذا المخطط تتكفل الدولة بالتغطية المالية لمشاريع البرنامج بنسبة 70% عن طريق الصندوق الوطني الخاص بالتنمية الريفية والاستصلاح عن طريق الامتياز و 30% تعتبر مساهمات المستفيدين في حين تقوم المصالح العامة للامتياز الفلاحي بتسيير هذه المشاريع ، وذلك بتحديد المحيطات القابلة للاستصلاح وترسلها الى الوزارة لتقييم الموافقة، وفي حالة قبول المشروع والمصادقة عليه تقوم المصالح العامة للامتياز الفلاحي بمايلي :

-تقسيم المحيط الى مساحات .

-تسطير جميع العمليات الخاصة بالاستصلاح والتهيئة.

و قد جاء هذا المخطط لتحقيق أهداف عديدة تعود بالفائدة على الاقاليم الجبلية وساكنتها ،فما هي الأهداف والغايات التي جاء من اجلها مشروع الاستصلاح عن طريق الامتياز؟.

نجد انه من بين الأهداف التي يسعى إليها هذا المشروع هو النجاح الاجتماعي والفلاح في نفس الوقت من عمليات غرس الأشجار المثمرة والتحسين العقاري للأراضي وكذلك التربية الحيوانية، هذا بالإضافة الى أهداف أخرى هي²:

2-من سنة 1970م الى سنة 1980م:هي مرحلة الثورة الزراعية وهي عبارة عن تجربة لتحويل العالم الفلاحي والريفي واندماجهما في السياق العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وربطها بالقوة الصناعية للدولة وفي الاطار العام للاقتصاد المركزي المخطط .

3- من سنة 1981 م الى سنة 1990م : مرحلة الإجراءات الأولى لتحرير وتحسين النتائج في القطاع الفلاحي ومع عملية تحول توصل الى تحرير تدريجي لنظم الإنتاج والتوزيع الزراعي والزراعة الغذائية .

4- من سنة 1990م الى سنة 1998م :طبقت في الزراعة وعالم الريف عملية إصلاحات شرع فيها منذ سنوات 1990م وهي أصل لتحركات واسعة لإعادة البناء والتنظيم بشكل واسع .

والاجتماع الأول حول السياسة الزراعية الجزائرية لسنة 1990م ، هي مناسبة مهمة سمحت بوضع اهم مشاكل القطاع كما سمحت كذلك برسم حدود العقد القادم .

وكما تم الإشارة إليه فيما يتعلق بالمخططات التي وضعتها الجزائر لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية والجبلية ،سوف نتناول هذه المخططات بشيء من الشرح حيث سنوضح أهدافها ومضامينها، وأول هذه المخططات هو: مخطط استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، فما هو هذا المخطط وما هي أهدافه التي يسعى لتحقيقها؟.

أولا : مخطط استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تعريفه:

في سنة 1997م وأمام الوضعية التي خلفتها مرحلة التسعينات وضعت الدولة المرسوم التنفيذي رقم 483-97 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997م، والمحدد لكيفية منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية

¹ علي، يعقوب" الاستصلاح والتنمية الريفية بالوسط الجبلي: حالة بلدية جمالة ،ولاية ميله. " (مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة ، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية ، فرع تهيئة ريفية . 2006م-2007م)،ص89.

² يعقوب علي ،مرجع سابق ،ص90.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

FNPDA والذي يرفع المزارع الى مصاف العون الاقتصادي الحر.

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية جاء لتنفيذ مجموعة من الأهداف وذلك ما تم النص عليه في المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000م.¹

تحسين مستوى الأمن الغذائي لتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني .

تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية (المستثمرات) وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية .

- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية .

-ترقية المنتجات ذات المزايا التفاضلية والموجهة للتصدير.

-تحسين المستوى المعيشي ودخول الفلاحين .

- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل وتصريف المنتجات .

إن الملاحظ لهذه الأهداف يرى مدى أهميتها وشموليتها لكن المهم هو كيف يمكن تجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع من اجل تامين وترقية الظروف المعيشة لسكان الريف والنهوض بأقاليمهم ، خاصة وان عدد البلديات الريفية في الجزائر يفوق بكثير البلديات الحضرية،فما هي البرامج التي وضعتها

-تثبيت سكان الأرياف والحد من ظاهرة النزوح الريفي إي توفير مناصب الشغل .

-استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة وذلك عن طريق الامتياز.

-إشراك السكان في حماية وتنمية أقاليمهم .

- التكامل بين جميع البرامج :حماية ، تنمية ، إنتاج .

-فتح طرق ومسالك جديدة .

-استغلال وتهيئة مصادر المياه بالإضافة الى تعميق الآبار .

إن هذا النوع من الاستصلاح وان حمل في طياته العديد من الايجابيات كزيادة المساحة الزراعية والمساهمة في حماية الأوساط الطبيعية ، إلا أن هذا الاستصلاح يبقى في حدود ضيقة متمثلة في سفوح الجبال والأراضي الهامشية التابعة للدولة في حين الجزء الكبير من الريف يعاني بمساحته الشاسعة وعدد سكانه الكبير من الظروف المعيشية الصعبة.

وكتيجة للنقائص التي اعترت مخطط استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز تم استحداث مخطط تنموي اشمل منه لتفادي النقائص التي جاءت في المخطط السابق الذكر، هذا المخطط هو:المخطط (PNDAالوطني للتنمية الفلاحية).

ثانيا : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

أهدافه: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية جاء سنة2000م بموجب القانون رقم 90-11المتضمن قانون المالمسنة2000م والذي تضمن في مادته 94 إنشاء حساب تخصيص خاص رقم 67-302عنوانه : الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

¹ معي الدين بوفنش،"الاستثمار الفلاحي لخاص والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية "(مذكرة نهاية الدراسة :سنة رابعة إدارة محلية ،دفعه39، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر،2005م-2006م)،ص17.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلة في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

الفلاحية ، وهذا للتكفل بتمويل هذه السياسة الفلاحية نذكر أهمها² :

-صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: أنشئ سنة 1998 موالدي غيرت تسميته لاحقا ليصبح "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" وذلك سنة 2002م.

-صندوق تطوير وحماية الصحة الحيوانية والنباتية، أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2001م.

-صندوق مكافحة التصحر وتنمية وتطوير السهوب أنشئ هذا الحساب سنة 2002م.

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ، يعتبر من اهم حسابات التخصيص الخاص للقطاع الفلاحي ، أنشئ هذا الحساب بموجب قانون المالية لسنة 2000م.

وإضافة الى هذا الآليات المالية تم استحداث آلية تقنية متعددة الأشغال تتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي.³

وتعتبر هذه الآلية التقنية المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية اساسية في عمليات الانتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الاداريين والتقنيين التقرب منها ومن مسيرتها ، على غرار رئيس المقاطعة والمندوب البلدي والطاقم الذي يسهر على انجاز هذا البرنامج ، اضافة الى انشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية ، ويضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة التكوين والارشاد والاعلام والاتصال بالتعاون مع المعاهد التقنية المتخصصة كما يتكفل المعهد الوطني

الدولة لتحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ؟.

لتجسيد وتنفيذ اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على ارض الواقع وضعت الدولة مجموعة من البرامج نذكر أهمها¹.

-البرنامج الوطني لإعادة التشجير.

-برنامج تثمين الأراضي عن طريق الامتياز لتوسيع مساحة الأراضي النفعية.

-برنامج تطوير المنتجات الزراعية ، بما في ذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع .

-برنامج تكييف انظمه الإنتاج الزراعي حسب الخصوصيات المناخية لكل منطقة.

-برنامج تطوير وحماية السهوب وتحسين مستوى عرض الكلاً ومداخل سكان الأرياف .

-برنامج دعم انسجام وحركية الزراعة الصحراوية، وكذا تجديد الزراعات النخيلية .

يلاحظ ان هذه المخططات قد تنوعت برامجها بتنوع الأهداف التي تسعى لتحقيقها ومن المعروف انه لكل برنامج لابد من توفير مخصصات مالية وتقنية حتى تتمكن من تنفيذه على ارض الواقع ،فما هي الأطر المالية التي وضعتها الدولة للوصول الى النتائج المرغوبة من وراء هذه المخططات والبرامج ؟.

لقد وضعت الحكومة مجموعة من حسابات التخصيص الخاص مرافقة للمخطط الوطني للتنمية

² طلبية السنة الرابعة (فرع اقتصاد ومالية)، مرجع

سابق، ص32.

³ بوفنش مجي الدين ، مرجع سابق، ص19.

¹ طلبية السنة الرابعة (فرع اقتصاد ومالية)، "حسابات

التخصيص الخاص".(مذكرة الحلقة الدراسية ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الدفعة 38الجزائر، 2004م-2005م)، ص30.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجلبية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

ورغم هذه النتائج الايجابية فانه لا يمكن أن نغفل ونخفي النتائج السلبية والنقائص التي مست هذا المخطط والمتعلقة بصعوبة الوصول الى كل الفلاحين (خاصة الفلاحين الصغار الذين يعيشون في مناطق معزولة ومهمشة).

وحسب السيد أحمد ملحة* فان نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ستظهر في السنوات القادمة ، وقد نلمس بعض التحسن في المنتج الفلاحي كما ونوعا وانخفاض أسعار الفواكه ، كما أمكن إدخال تقنيات الري الحديثة والرش المحوري وتوسيع نطاق استعماله.

إلا أن الاهتمام بالفلاحة من طرف الدولة غير كاف بالمقارنة مع الدعم الذي توليه الدول الأوروبية ، اذ ان الجزائر تدعم القطاع الفلاحي ب2% فقط بينما المنظمة العالمية للتجارة تفرض دعما ب10%.

هكذا يمكن القول بأن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عجز عن التجاوب مع مصالح المزارعين والمستهلكين على حد سواء ، وهذا ماهو ملموس من خلال التذبذب في أسعار المواد الغذائية خاصة الأكثر استهلاكاً منها وهذا ما يؤثر على القدرة الشرائية لسكان الريف وسكان المدن على حد سواء، ويقف حاجزا أمام تحقيق أهداف الألفية وفي مقدمتها القضاء على الفقر وخاصة لدى سكان المناطق الهشة كالأرياف والجبال .

بهذا يمكن القول أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لم يستطع رفع التحديات التي تواجه الفلاحة الجزائرية ومن أهمها²:

للارشاد الفلاحي بالقيام بحملات تحسيسية واعلامية حول برنامج التنمية الفلاحية.

بعد التطرق الى الالية المالية والالية التقنية التي جاءت مع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وذلك بغرض ملامسة الواقع المزري لقطاع الفلاحة ومحاولة النعوض به باتخاذ كافة الميكانيزمات الضرورية يتبادر الى الدهن التساؤل عن مدى نجاعة وكفاءة تلك الاليات من خلال النظر الى نتائج المخطط على ارض الواقع ، لذا يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هي النتائج الأولية لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؟.

بعد مضي ثلاث سنوات من تطبيق هذا المخطط سجل القطاع ارتفاع في الإنتاج بمعدل نمو14%، وذلك يلاحظ من خلال ارتفاع نسبة مساهمة الفلاحة في الإنتاج الداخلي الخام بمعدل نمو8%، لكن يجب التنويه الى تحسن نسبة التساقط في تلك الفترة ، ويمكن عرض الحالة التنفيذية للخطوط العريضة للمخطط¹:

-تم تسجيل أن سنة 2002م عرفت تراجعا على مستوى كل المتغيرات، عكس سنة 2003م اين ظهرت نتائج ايجابية لتطبيق المخطط مقارنة بسنة 2002م .

- تطور مؤشر الإنتاج الفلاحي: حيث أمكن تحقيق انتعاش فعلي على مستوى المستثمرات الفلاحية (حوالي 200000 مشروع استثماري تم إطلاقه)، والنمو الفلاحي (8% كمعدل سنوي للسنوات الثلاثة الأخيرة).

¹ ملحة احمد، "الاكتفاء الذاتي مرهون بتقديم البحوث الجينية"، الجزائر: جريدة الخبر الأسبوعي، عدد456، من 24 الى 30 نوفمبر، 2007م.
* خبير فلاحي جزائري.

² ج د ش ، "مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية"، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 18، جويلية، 2001م، ص104.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجيلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

الفقر.	1-2- مستوى المتفيعين
-استمرارية الدخل مع مرور الزمن والقدرة على تحصيل القروض.	2-2- مستوى البرامج
-استمرارية البرامج .	
	3- التغطية
-مدى شمول البرنامج وخدمتها للفئات والشرائح المستهدفة.	

انطلاقا مما سبق التطرق إليه نلاحظ أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قد حقق نتائج ولكن لا ترتقي الى الطموحات المرجوة من ورائه، لذلك ظهرت الحاجة الى ضرورة توسيعه ليشمل حتى التنمية الريفية المستدامة، والتي تعد الدعامة الأساسية للنهوض بالأقاليم الريفية وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين. وقصد التعمق أكثر نجد انه من الأهمية بمكان تناول الأسباب التي أدت الى الانتقال الى التنمية الريفية المستدامة، ومنه فما هي هذه الأسباب؟.

سنة 2002م امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الريفية PNDAR جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

الفلاحية وذلك حتى يشمل الأقاليم الريفية، وقد حقق نتائج مشجعة إلا أنه شهد تحديات وعقبات قللت من فعاليته منها²:

-نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات لمختلف شرائح الفلاحين.

1- تحدي ضمان الغذاء للسكان في نمو مطرد وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف.

2- تحدي الاندماج ضمن فضاء اقتصادي وطني في تحول مستمر.

3- تحدي المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة.

4- تحدي دعم المنافسة على المستوى الدولي وتطوير الانتاجية التي تسمح بتحسين رصيد الميزان التجاري للانتاج الفلاحي.

وقصد تفادي هذه العقبات وتخطيها كان لا بد من التحول في أبعاد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية بأن تصبح شاملة وممتدة الى تنمية الأقاليم الريفية وبالتالي تصبح ذات بعد تنموي فلاحي ريفي بالأساس لأن غالبية البلديات تندرج ضمن البلديات الريفية.

وللحكم على مدى فعالية البرامج التنموية من عدم فعاليتها في محاربة مظاهر الفقر والبطالة توجد عدة معايير يمكن الاستدلال بها والرجوع إليها نوردها في اطار الجدول التالي¹:

معايير فعالية البرامج في الحد من الفقر والبطالة:

المعايير	الأبعاد
1-الاستهداف	عدد الفقراء الذين لا يحصلون على قروض وعدد غير الفقراء الذين يحصلون على قروض.
2-الاستدامة	-كفاية المردود المالي لسداد القروض والتخلص من

² ج د ش، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004م، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 26، ص 71.

¹ موسى شتيوي، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة. (عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 106.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

-الاستغلال العقلاني والراشد للموارد الطبيعية بالبحث عن أفضل تئمين ممكن .

-مضاعفة المساحة الصالحة للزراعة وتحسين مردود الأراضي الموجودة .

-تثبيت السكان عن طريق تعزيز نشاطاتهم الاقتصادية وتحسين أمنهم الغذائي.

-المحافظة وتئمين مختلف الأملاك والمهارات .

- ترقية الحرف الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج السلع والخدمات .

-ترقية الهياكل والتجهيزات الاجتماعية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.

والى جانب هذه المهام والعمليات توجد أعمال اخرى مرافقة للمشروع الجوّاري للتنمية الريفية وهي مرتبطة بالميادين التالية²: السكن الريفي، الصحة، التربية، مجاري المياه، الكهرباء الريفية، تحويل مياه الشرب.....وتتكفل بهذه الأعمال المخططات البلدية للتنمية وكذا المخططات القطاعية الأخرى غير التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

بعد التطرق الى الميادين التي يشملها مشروع جوّاري للتنمية الريفية يتبادر الى الذهن تساؤل وهو: من هم الفاعلون في هذا المشروع؟.

-تحدي التقلبات المناخية إذ تشكل عنصر خطر في القطاع .

-غياب سندات الملكية مما قلّل من التزامات البنوك في تقديم القروض للمزارعين.

أما النتائج الايجابية فنذكر منها :

زيادة المستثمرات الفلاحية .

-زيادة الطاقة الانتاجية الفلاحية .

-زيادة عدد الوحدات المخصصة لتحويل المنتوجات الفلاحية .

-زيادة المساحة المسقبة بتقنيات التقطير .

سنة 2004 م جاء مشروع آخر كدلالة على اهتمام السلطة بالمناطق الريفية وإعطائها أهمية بالغة في سلم التنمية الوطنية الشاملة وتجسد ذلك فيما أطلق عليه بالمشروع الجوّاري للتنمية الريفية، كما قدمت سياسة تسمى بسياسة التجديد الريفي، فما مضمون هذا المشروع وهذه السياسة التي تخص الريف؟ وكيف يمول؟ وما هي إجراءات تنفيذه؟.

ثالثا : المشروع الجوّاري للتنمية الريفية وسياسة التجديد الريفي:

أ-المشروع الجوّاري للتنمية الريفية:

يعد المشروع الجوّاري للتنمية الريفية أحد مكونات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ويرمي الى إحياء الأرياف عن طريق تحسين مستويات وظروف معيشة السكان في تلك الأرياف والمناطق الجبلية عبر مايلي¹:

جوّاري للتنمية الريفية: دليل الإجراءات. جوان 2004، ص 93.

² ج د ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، إعداد وتنفيذ مشروع جوّاري للتنمية الريفية: دليل الإجراءات. مرجع سابق، ص 90.

¹ ج د ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، إعداد وتنفيذ مشروع

التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وكذا الحسابات المفتوحة بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

7-المنقذ لمشروع جوارى للتنمية الريفية: وهي إما مديرية المصالح الفلاحية أو مصلحة محافظة الغابات حسب الحالة، ويعين من طرف الوالي حسب طابع منطقة المشروع.

8- المنخرط في مشروع جوارى للتنمية الريفية: يعد المنخرط المشروع عضوا في المجموعة الريفية ، ويعد فاعلا للمشروع ومستفيد من أعماله في نفس الوقت.

9-مكتب الاستشارة (المستشار):يتعلق الأمر بمتدخلين خارجيين معتمدين ، مكاتب الاستشارة ، مستشارين

جامعيين منصبين في مكاتب الاستشارة ويقومون بدعم برامج التنمية الريفية لدى الادارة بصفة عامة ولدى المصلحة التي تستلم المشروع بصفة خاصة وكذا مساعدة المنخرط من أجل تكوين ملفه، ويمكن لهم الطلب من المصلحة التي تستلم المشروع أو من المنخرط التدخل قصد المساعدة في تنفيذ المشروع الجوارى للتنمية الريفية.

ب - سياسة التجديد الريفي:

من المهم الإشارة الى أنه منذ الغاء الثورة الزراعية تم افراغ فكرة الريف تدريجيا من محتواها الى درجة اختفاء مقاييس الاقتصاد الريفي من جامعاتنا وهيكل الهندسة الريفية من ادارتنا في الوقت الذي بدأت فيه هذه الجوانب تتعزز في البلدان المتقدمة نفسها ، والانتقال من "فكرة الفضاء اللاحق للمدينة"

هناك عدة فاعلين في هذا المشروع إنطلاقا من مرحلة المبادرة به الى مرحلة وضعه موضع التنفيذ¹، ويمكن ذكرهم فيما يلي :

1-المصلحة التي تستلم مشروع جوارى للتنمية الريفية: يعيّن الوالي في كل بلدية من بلديات ولايته مع مراعاة طابع المنطقة ، وقد تكون القسم الفلاحي أو الغابي أو مصلحة ادارية تتابع المشروع خلال كل مراحل.

2- العون التقني الذي يسهل مشروع جوارى للتنمية الريفية: يعيّن مسؤول القسم الفلاحي أو المقاطعة الغابية عوننا تقنيا يمثل المجموعات الريفية ليتابع المشروع في مختلف مراحل.

3-منشط مشروع جوارى للتنمية الريفية: تختار المجموعة الريفية عضوا يتولى وظيفة منشط للمشروع، يقوم باعلام المجموعة الريفية بمختلف الاجراءات الادارية والتقنية الضرورية للوصول بالمشروع الى أهدافه.

4-لجنة الدائرة لمتابعة وتقييم مخطط التنمية الفلاحية والريفية: يرأس اللجنة رئيس الدائرة وتقوم بمتابعة وتقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على مستوى البلديات التابعة لها.

5-اللجنة التقنية للولاية للمصادقة على مشاريع التنمية الفلاحية والريفية: مهمتها دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمصادقة عليها .

6- الهيئة المالية المتخصصة: تعيّن باتفاقية مع وزارة الفلاحية والتنمية الريفية وتودع لديها موارد صندوق

¹ ج د ش ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، إعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية: دليل الإجراءات. جوان 2004م، مرجع سابق، ص 13.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

1- سياسة التجديد الريفي تعتبر سياسة إقليمية تهدف الى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية رافعة شعار "لا توجد أقاليم بلا مستقبل...توجد فقط أقاليم بلا مشاريع".

2- تندرج سياسة التجديد الريفي ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد: هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان وتتوسع في أهدافها لتشمل الأسر الريفية مع اهتمام خاص بالأسر التي تعيش في المناطق المعزولة .

3- سياسة التجديد الريفي تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي: تقوم على المستثمرات الفلاحية من جهة وتنمية ريفية مندمجة بتنظيم تظافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومكافحة تهميش الأقاليم الريفية .

4- سياسة التجديد الريفي تأخذ بعين الاعتبار تطورات السياسات الفلاحية الريفية على المستوى العالمي: يزداد الاعتراف العالمي بالريف سواء بسبب أهمية عدد سكانه أو بسبب أهميته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

من خلال هذه الخصائص يمكن ان نعرف سياسة التجديد الريفي بأنها: تلك السياسة التي تهدف الى تنمية المناطق الريفية بصورة أكثر انسجاما مع خصوصية تلك الأقاليم وأكثر تنوعا (تنمية اقتصادية، اجتماعية، بيئية...) عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية وإشراك السكان في صياغة وتنفيذ وتقويم المشاريع التنموية الريفية.

الى " فكرة الفضاء الخاص" هو لب التجديد الريفي، بمعنى¹:

-تجديد مقاربات التنمية والأهداف المتوخاة .

-تجديد سياسات مرافقة سكان الريف .

-تجديد طرق العمل وآليات التدخل لجمع المبادرات المحلية وتنسيقها ضمن مشروع متكامل .

-تجديد التأطير المؤسسي للتنمية الريفية المتكاملة .

-تجديد تعميق مسار اللامركزية، والاندماج وتنسيق البرامج بين فاعلي التنمية .

من خلال هذه النقاط نلاحظ بأن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية تستعمل كأداة للوصول الى سياسة التجديد الريفي الرامية الى تنمية الاقاليم الريفية والجبلية والتقليل من حدة الفوارق بين الاقاليم من خلال تحسين الاطار المعيشي لسكانه الريف.

وقصد التعرف أكثر على ملامح سياسة التجديد الريفي لابد من تناوال الخصائص المميّزة لهذه السياسة الطموحة وعلى اثر هذه الخصائص يمكن تعريف سياسة التجديد الريفي بصورة أدق واشمل ، فما هي خصائص سياسة التجديد الريفي التي أتت بها الحكومة الجزائرية سنة 2004م؟.

تتميز سياسة التجديد الريفي بما يلي² :

¹R.A.D.P.Ministre Délégué charge du développement rural.commission nationale de développement rural ,le **renouveau rural**. op.cit ,pp26-27.

² R.A.D.P.Ministre Délégué chargé du développement rural.commission nationale de développement rural .op cit.pp.30-33.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

عزف الهجرة الريفية بأنهم "التخلي التام عن كل نشاط زراعي وبالتالي تغيير المحيط" غير¹ ان البروفيسور Fromont قد فرق بين الهجرة والنزوح، فالهجرة هي إنتقال اختياري من طرف أفراد يرغبون في تحسين أحوالهم المعيشية، أما النزوح فيحدث بصورة عامة ضد أولئك الذين يهتمهم الأمر، ومن أجل هدف واحد هو إنقاذ حياتهم، وتجري الهجرات بصورة تدريجية بينما النزوح يتم بصورة مباغته وعلى شكل فئات متضامنة².

2- المشكلات المتعلقة بالعمارة الفلاحي وصعوبة الحصول على الوثائق التي تثبت ملكية الأراضي مما عرقل العديد من المشاريع الاستثمارية، كما طرحت هذه المشكلة كذلك صعوبة تجسيد السكنات الريفية في بادئ الأمر.

3- مشكل ضعف الهياكل التعليمية أو غيابها التام في بعض المناطق الريفية نتيجة للعزلة الطبيعية التي تشهدها تلك المناطق.

4- تحدي الظروف الطبيعية والتضاريس الصعبة صعب من مهمة فتح الطرقات التي تعتبر الشريان الاقتصادي الذي يفك العزلة عن المناطق الريفية والجبلية.

بعد التطرق الى السياسات والأليات التنظيمية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في سبيل النهوض بالأقاليم الريفية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين، عن طريق تنوع الأنشطة الاقتصادية الخالقة للثروة تبعا لخصوصية كل إقليم جغرافي وما يتوافر عليه من إمكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية وبيئية، مع أخذ بعين الاعتبار ضرورة إشراك السكان المحليين في هذه الأنشطة الاقتصادية ومرافقتهم منذ مرحلة الإعداد ثم التنفيذ والتقييم لتلك المشاريع التنموية.

لكن ورغم ما بذل من جهود من طرف الحكومة الجزائرية نجد أن الوسط الريفي لا يزال يعاني من العديد من المشاكل والتحديات على جميع الأصعدة، وهذا ما سوف يتم تناوله في المحور الثالث، فماهي العراقيل والتحديات التي تواجه التنمية الريفية والجبلية؟، وماهي سبل التغلب عليها؟.

المحور الثالث: تحديات التنمية الريفية و الجبلية في الجزائر وسبل التغلب عليها.

رغم ما بذل من جهود في سبيل تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين قصد تثبيتهم في مناطقهم بتوفير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية (صحة، تعليم، سكن، طرقات، تهيئة المحيط.....) إلا أن معدل النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية في تزايد مستمر، وهذا مؤشر على أن المشاريع التنموية في مجال التنمية الريفية والجبلية المستدامة لازالت محدودة الفعالية نظرا لتثعب وتداخل التحديات التي تواجه التنمية الريفية المستدامة فهي ذو طبيعة مركبة ويمكن تسجيل أهمها فيما يلي:

1- النزوح الريفي أو الهجرة نحو المدينة ونجد الدكتور عبد اللطيف بن اشهو قد

¹ عبد اللطيف بن اشهو، الهجرة الريفية في الجزائر.(الجزائر:مؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، د ت ن)،ص4.

² المعهد العربي للتخطيط، مختارات من بحوث مناقشات ندوة الهجرة الداخلية والتنمية الريفية.(الكويت د د ن، 1992م)،صص241-242.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

بأن رسم السياسة العامة للتنمية الريفية المستديمة لكي تتميز بالرشادة لابد وان تأخذ في الحسبان جملة من الاعتبارات والتي هي بمثابة توصيات لتحقيق هدف التنمية الريفية والجبلية المستديمة ومنها نذكر:

-في مجال ترقية مردود الفلاحية : حل مشكلة العقار الفلاحي ، ضرورة إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة والسقي ، حفر الآبار، بناء سدود ترابية ، إنشاء وحدات للتخزين ، إنشاء مؤسسات مصغرة للصناعات الغذائية التحويلية ، تأمين الفلاحين وتثمين نشاطهم ، المساعدة في تسويق النتوج الفلاحي ...

-في مجال التنمية الاقتصادية : ضرورة تنوع الأنشطة الاقتصادية وتكييفها مع خصوصية كل منطقة وتوفير الخدمات الضرورية .

-في مجال التنمية الاجتماعية :

توفير الشغل :من خلال دعم السكان وتشجيعهم على تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسهيل إجراءات المنح من طرف البنوك.

السكن الريفي : حل مشكلة رخص البناء وتسهيل دفع المخصصات المالية مع احترام العدالة في التوزيع والأولوية.

الصحة : بناء هياكل صحية وتزويدها بالأطر الطبية اللازمة مثل المراكز الصحية الجوارية .

-في مجال الارشاد الفلاحي :الاهتمام بإرشاد الفلاحين ومرافقتهم وتزويدهم بالطرق التقنية الفعالة في الانتاج الفلاحي ،مع الحث على الانخراط في الدورات الارشادية ،كما يمكن خلق إذاعة للارشاد الفلاحي موجّهة للفلاحين .

5- ضعف وهشاشة ملحوظة للهياكل الصحية وحتى وإن توفرت فهي تكاد تخلوا من التأطير الطبي لها مما يؤدي الى غياب التغطية الصحية في تلك المناطق.

6- ضعف البنية التحتية وغياب تنمية حقيقية متجانسة مع خصوصية هذه الاقاليم اذ نلحظ مثلا غياب الصناعات الغذائية فيها رغم أن نوعية النشاط الاقتصادي يفرض ضرورة تأسيس منشآت اقتصادية في هذا المجال مثل : الصناعات الغذائية التحويلية ، غرف التبريد) كون النشاط الاقتصادي الغالب هو الفلاحة).

7- مشكل غياب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والاعتماد على الطرق التقليدية مما أضعف من المنتوج الفلاحي وبالتالي انعكس على مداخيل سكان المناطق الريفية كون النشاط الغالب هو الفلاحة .

8- الفقر والأمية وتأثيراتهما السلبية على مستوى المعيشة لدى ساكنة الريف نتيجة غياب فرص العمل في تلك الأقاليم واعتمادهم على الزراعة المعاشية وبالتالي محدودية الدخل للأسر الريفية ينجم عنه ضعف في الاستثمار.

9- غياب الامن في بعض الاقاليم الريفية خاصة منها الجبلية رهن التنمية الاقتصادية فيها كون الأمن ضرورة أساسية لتحقيق أية تنمية ، فلا يمكن الحديث عن التنمية في ظل غياب الأمن ، وهذا من تبعات العشرية السوداء .

من خلال ما تم التطرق اليه من مشاكل وعقبات التنمية الريفية والجبلية المستديمة يمكننا القول

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

سياسية حقيقية وسياسة عامة تتميز بالإستمرار والديناميكية للتنمية الريفية والجبلية المستدامة.

المراجع

(01)-الأمم المتحدة ، الجمعية العامة الدورة السادسة والستون ، التنمية المستدامة للجبال 11أوت.2011.

(2)- بن صافية، سفيان، "إشكالية التهيئة والتنمية في الأوساط الجبلية في الجزائر-ولاية برج بوعريج أنموذجا" على الموقع <http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/handle/123456789/742> يوم:2017-05-12 .

(3). بن صافية، سفيان ،المرجع نفسه،على نفس الموقع.

République Algérienne Démocratique et Populaire. Ministre délégué chargé du développement rural, **le renouveau rural**, imprimerie officiel, pp178-179 Aout 2006.

(5) _ R.A.D.P. **Lois** n°04/03, le 23juin2004 relative à la protection des zones de montagnes dans le cadre de développement durable. JOURNALE OFFICIEL N°41, le 25 Juin (2004).

(6)-خان أحلام، وزاوي صورية، "السياحة البيئية واثرها على التنمية في المناطق الريفية". جامعة بسكرة ،مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع،جوان 2010م.

(7)-خان أحلام، وزاوية صورية، المرجع السابق.

R.A.D.P, Ministre délégué chargé du développement rural,* **le renouveau rurale** .Op.cit.. (8)

-في مجال المرأة الريفية: التعليم أولا من خلال برنامج محو الأمية ثم تأطيرها في شكل جمعيات وتدعيمها في نشاط الحرف التقليدية، والمساعدة على تسويق منتوجاتهم التقليدية .

نتائج واستنتاجات

تناولت هذه الدراسة الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل تنمية المناطق الريفية والجبلية تنمية مستدامة من خلال ما سخرت لها من إطار قانوني وتشريعي أو من خلال المؤسسات التي تم استحداثها قصد النهوض بالأقاليم الريفية ، من تحسين مستوى المعيشة لدى سكان الريف وذلك من خلال تنوع الأنشطة الاقتصادية حتى لا تقتصر على الفلاحة على اعتبار إن النشاط الاقتصادي الغالب في الريف هو الفلاحة .ومن خلال إشراك السكان المحليين في هذه المسيرة التنموية بدءا بالمبادرة باقتراح المشاريع والمساهمة في تنفيذها والعمل على تقييمها ، وذلك من خلال تسخير جميع المصالح الإدارية لمرافقة السكان الريفيين في نشاطاتهم وبرامجهم التنموية ، وكذا تيسير وتسهيل سبل الدعم المالي لهذه المشاريع ، كما عملت الحكومة على الإهتمام بالمرأة الريفية ودعمها والحرص على ترقية النشاطات الحرفية والتقليدية التي تعد سمة لازمة لعمل المرأة الريفية .

إلا أن النظرة الفاحصة لواقع هذه المناطق الريفية تبدي تسجيل العديد من الاختلالات التنموية على جميع الأصعدة ، إذ أن المبالغ المالية والأجهزة المؤسساتية التي رصدت لهذه العملية لا تعكس ما هو مسجل على أرض الواقع ،من استمرار معاناة السكان الريفيين من الفقر والعزلة والتميش وإزدياد الفوارق الجهوية بين الأقاليم . ويمكن القول بأن اهتمام الحكومة بالسكان الريفيين يتضح أكثر في المناسبات الإنتخابية (كوعاء انتخابي)، نظرا لغياب إرادة

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

(18) _ملحة احمد، "الاكتفاء الداتي مرهون بتقدم البحوث الجينية"، الجزائر: جريدة الخبر الاسبوعي، عدد 456، من 24 الى 30 نوفمبر، 2007م.
*_خبير فلاحي جزائري.

(19) -ج ج د ش، "مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية"، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 18، جويلية، 2001.

(20) -شتيوي موسى، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة. عمان: دارقنديل للنشر والتوزيع، 2002م.

(21) -ج ج د ش، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004م"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 26.

(22) -ج ج د ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية: دليل الاجراءات. جوان 2004، ص 93.

(23) -ج ج د ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية: دليل الاجراءات. مرجع سابق، ص 90.

(24) -ج ج د ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية: دليل الاجراءات. جوان 2004.

R.A.D.P.Ministre Délégué charge du développement rural .commission nationale de développement rural ,le (25) _renouveau rural.op.cit.
R.A.D.P.Ministre Délégué (26) -

République Algérienne démocratique et populaire ,ministre délégué du "stratégie "développement rural (9) nationale de développement rural durable"Projet, juillet 2004. .Op.cit..(10)-

(11) - CENEAP ,problématique du développement rural. Le revue du CENEAP ,n°28,2003, ,p52.

(12) - يعقوب علي، "الاستصلاح والتنمية الريفية بالوسط الجبلي: حالة بلدية جمالة، ولاية ميله." (مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، فرع تهيئة ريفية، 2006م-2007م).

(13) - يعقوب علي، مرجع سابق.

(14) -بوفنش معي الدين، "الاستثمار الفلاحي لخاص والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية".(مذكرة نهاية الدراسة: سنة رابعة ادارة محلية، دفعة 39، المدرسة الوطنية للادارة، الجزائر، 2005م-2006م)، ص 17.

(15) -طلبة السنة الرابعة (فرع اقتصاد ومالية)، "حسابات التخصيص الخاص".(مذكرة الحلقة الدراسية، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة 38 الجزائر، 2004م-2005م).

(16) -طلبة السنة الرابعة (فرع اقتصاد ومالية)، مرجع سابق.

(17) _بوفنش معي الدين، مرجع سابق.

تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة

charge du développement rural .commission nationale .Op .Cit. .

(27) _بن اشهو عبد اللطيف ، الهجرة الريفية في الجزائر.(الجزائر:مؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، د ت ن).

(28) _المعهد العربي للتخطيط ، مختارات من بحوث مناقشات ندوة الهجرة الداخلية والتنمية الريفية (الكويت ، د د ن ، 1992م).